

مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لبرامج المسؤولية الاجتماعية

دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة

في المملكة العربية السعودية – بمدينة جدة

The extent of application of social programs between medium and small-sized enterprises:
an applied study on small and medium-sized enterprises operating in the water desalination
sector available in the Kingdom of Saudi Arabia in the city of Jeddah.

إعداد الطالب

البراء الحسن علي هيجان

الرقم الجامعي / ٢٥١٠٠٠٠٦٨

إشراف

د.الفصل عبد الحميد

د.فايز جراد

العام الدراسي

١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

خطة المشروع البحثي

(Research Plan/Proposal)

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- فروض الدراسة
- الدراسات السابقة
- المنطلقات النظرية للدراسة
- المنهجية وطرق البحث
- أدوات الدراسة
- حدود الدراسة
- تنظيم الدراسة
- المراجع

المقدمة:

تعتبر المملكة العربية السعودية من البلدان العربية التي أهتمت بموضوع المسؤولية الاجتماعية ثقافة وممارسة ولعل الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية في المملكة يعود لوجود خلفية دينية قوية لدى رجال الأعمال حفزتهم على ممارسة العمل التطوعي والخيري، والذي أصبح منتشرًا في المملكة ومنظم من طرف مؤسسات تابعة للدولة وأخرى خاصة شكلتها بعض الشركات العاملة في القطاع الخاص.

إن مؤشر أداء المنظمات لم يعد مقتصرًا على الأداء الاقتصادي والمالي فحسب وإنما أصبح للأداء الاجتماعي للمنظمة في سعيها للموازنة في أهدافها وأهداف ورغبات المجتمع دوراً جوهرياً. وعلى صعيد إدارة التسويق والنظرة لدور التسويق ضمن المنظمة فإن المسؤولية الاجتماعية تقوم على تحقيق التوازن بين حاجات المستهلك ورغباته وأرباح المنظمة ورفاهية المجتمع، وعلى المنظمة أن تقوم بتوفير المنتجات التي تتناسب مع حاجات المستهلك ورغباته وفي ذات الوقت تحقيقها للأرباح بالإضافة إلى الحفاظ على موارد وإمكانات المجتمع ولقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والمطالبة بتحمل هذه الوحدات لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وأن يكون لها دور أكبر من مجرد الإنتاج وتحقيق الأرباح وقد رافق التطور في مسؤوليات منظمات الأعمال تجاه مجتمعاتها تصاعداً في تأثيرات المجتمع وضغوطه لأن تتبنى إدارة منظمات الأعمال هذه مزيداً من أهداف المجتمع وتطلعاته وقد أدت هذه الضغوط إلى أن تتبنى منظمات الأعمال مزيداً من الالتزام للطلب الاجتماعي سواء كان مفروضاً بحكم القانون أو بالمبادرات التي تقوم بها لإرضاء المجتمع. (الغالبي والعامري، ٢٠٠٥).

فيعتبر العمل التطوعي من أهم الأنشطة التي تمارسها الخدمة الاجتماعية ، وتعتمد عليها كثيراً في أداء وظيفتها لأن التطوع بطبيعته جهود تبذل لخدمة المجتمع دون الحصول على فوائد مادية وبدافع إنساني ويتحمل المتطوع

مسؤوليات ويشترك في أعمال تستغرق وقتاً وجهداً وتضحيات شخصية ويبدل كل ذلك عن رغبة وباختياره مقتنعاً بأنه واجب يجب تأديته .

وترجع أهمية التطوع ليس كونه عملاً يسد ثغرة في نشاط الدول والهيئات الاجتماعية فقط ، بل أهميته الكبرى تكمن في تنمية الإحساس لدى المتطوع ومن تقدم إليه الخدمة بالانتماء والولاء للمجتمع وتقوية الروابط الاجتماعية بين فئاته المختلفة ، إضافة إلى أن التطوع يكون لوناً من ألوان المشاركة الإيجابية ليس في تقديم الخدمة فقط ولكن في توجيه ورسم السياسات التي تقوم عليها المؤسسات الاجتماعية ومتابعة تنفيذ برامجها وتقويمها بما يعود على المجتمع ككل بالنفع .

لقد أخذ العمل التطوعي في المملكة في البداية أشكالاً فردية ثم عائلية وقبلية إلى أن أخذ شكله المؤسسي فانتسح نشاط المنظمات التطوعية في المملكة لتشمل كافة مناحي الحياة فاهتم بمجالات التعليم، الرعاية الصحية، رعاية كبار السن والمعاقين، المعسكرات، المراكز الاجتماعية للشباب، الإغاثة وغيرها من الأعمال. كما نجد أن العمل التطوعي هو عمل غير ربحي لا يقدم نظير أجر معلوم، وهو عمل غير وظيفي مهني، يقوم به الأفراد من أجل مساعدة وتنمية مستوى معيشة الآخرين، من جيرانهم أو المجتمعات البشرية بصفة مطلقة ويحمل العمل التطوعي نفس المفهوم في الدين الإسلامي، مع زيادة دافع الرغبة في نيل الثواب من عند الله سبحانه، إلى جانب الحس الإيماني والشعور بالآخرين والتفاعل معهم من خلال الانخراط في فعاليات العمل التطوعي (القرش، ٢٠١٣).

ومن جانب آخر نجد أن العمل الخيري اكتسب أهمية بارزة في السياق الفكري الاجتماعي بصفة عامة وقد استمد هذا المفهوم أهميته من اتصاله بمفهوم أكثر محورية وهو مفهوم المجتمع المدني حيث تتباين وظائفه وأدواره في برامج الحركات الاجتماعية وتطور المجتمعات.

فانطلاقاً من مفهوم العمل الخيري الذي يمثل بصفته عملاً خالياً من الربح و العائد حيث يقدم المتطوع في مضمار العمل الخيري إلى تقديم الإيثارية على الأنانية والبذل على الكسب في معالجة المشكلات الحياتية للجماعات الاجتماعية فما يقوم

به الأفراد المتطوعون ويبدلونهم من وقت ومال وجهد لصالح المجتمع في شتى ميادين العمل التطوعي والخيري المتعددة لا يتوقعون له مقابلًا موازيًا.

ولقد كان للقيم الاجتماعية وخاصة الدينية المتجذرة والمتعمقة في المجتمع العربي الإسلامي دور أساسي في تعميق روح العمل الخيري حيث امتاز الدين الإسلامي بأنه لا يفصل بين مساعدة الآخرين بمفهومها التطوعي وبين الصدقة بمفهومها الإسلامي ومن هنا كان العمل الخيري هو الموائمة بين الصدقة والتطوع، وهو ما يمكن تأكيده هنا بتعريف العمل الخيري حيث يتساءل العديدون عن الفرق بين العمل التطوعي والعمل الخيري، خصوصاً وأن مفهوم العمل الخيري وتطبيقاته في التراث الإسلامي تشتمل على كل المعاني والتطبيقات التي تورد ضمن مفهوم العمل التطوعي.

ويشير تعريف المسؤولية الاجتماعية الى أنه ذلك السلوك الاخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي، البطالة، التضخم، وزيادة الفقر لدى بعض الاقليات الاجتماعية، وتنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام منظمات الاعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١).

فيما عرفها (البكري) بانها عبارة عن مجموعة من القرارات والافعال التي تتخذها المنظمة للوصول الى تحقيق الاهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الامر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية الى تحقيقها بوصفها جزءا من استراتيجيتها (البكري، ١٩٩٦، ١٤).

أما (Schermerhorn, 2002) فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بانها اجبار المنظمات للعمل بطريقة لخدمة ذوي الاهتمام الداخليين والخارجيين والاطراف ذوي العلاقة بالمنظمة.

فيقصد بالمسؤولية الاجتماعية: "أن تسهم المنشأة في تقدم المجتمع المحلي الذي تعمل فيه وان تسهم في تنميته بشكل أو بآخر وان تجعل من هذه المساهمة جليلة وواضحة". (رمضان، ١٩٩٨، ١١٤)

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها: "جميع القرارات أو الأفعال التي تعد تطور المجتمع ورفاهيته هدفاً وتسعى لتحقيقه". (التويجري، ١٩٨٨، ٢١)

أو هي: "التزام على المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عبر المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة المواصلات وغيرها". (الصيرفي، ٢٠٠٧).

وتعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين الإداريين من حيث اختلاف مفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يراها مدراء الشركات لأنها تعد كمارسات بأطراف متعددة تتعامل معها الشركة مثل الزبائن، المنافسين، الحكومة، الافراد العاملين، الموردين، المعتمدين. اذ أن المفهوم يختلف من صناعة الى أخرى، وليس هنالك معيار او مؤشر محدد تعتمده الشركة، لان المدراء يفكرون بشكل مختلف حول ما يسمى (السلوك الاجتماعي). فالمدراء يرون المسؤولية الاجتماعية على انها التزام فيما يراها آخرون كموقف تفاعلي، ويعتبرها آخرون سلوك مكتسب.

ويعتبر موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المواضيع الادارية التي طرحت في السنوات الأخيرة على نطاق واسع، حيث تم تبني هذا المفهوم في بادئ الأمر كأمر طوعي تقوم به المؤسسات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات للمحافظة على البيئة ودعم مجتمعاتها والتفقد بالتزاماتها أمام أصحاب المصلحة المرتبطة بهم، إلا أنه مع التطورات الحاصلة في الحقل الاداري تحول هذا العمل الطوعي إلى برامج وسياسات واستراتيجيات تعتمدها هذه المؤسسات كمفاتيح للسمعة التنظيمية الجيدة التي تخلق أو تدعم الميزة التنافسية.

ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات كل دول العالم، وفي ظل التحولات التي مست أنماط التنمية تحت ضابط الاستدامة؛ كان من الأهمية بمكان أن ينسجم هذا الصنف من المؤسسات وهذه التغيرات الحاصلة، وأن يسعى في ظل هذه الأوضاع إلى تحقيق أداء عال اقتصاديا - بينيا - اجتماعيا) تحت إطار تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتطبيقاً لأبعادها.

مشكلة البحث: —

إن ممارسة المسؤولية الاجتماعية علي أعلى مستوياتها والاهتمام بها من الجميع من شأنه أن يؤدي الي زيادة نطاق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى وانتشارها لتشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة في المملكة.

ولابد لتلك المنشآت من تبني برامج للمسؤولية الاجتماعية وأن تكون تلك البرامج متنوعة وذات خطط استراتيجية واضحة من شأنها أن ترسم مستقبل المسؤولية الاجتماعية بشكل يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية لأفراد المجتمع السعودي والذي يأمل في الاستفادة منها ،

وإن من أهم مظاهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية هو كيفية تطوير ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك لأهميتها في زيادة الطاقة الانتاجية ودورها المهم في معالجة الكثير من مشاكل المجتمع من ناحية الفقر والبطالة.

ومن هذا المنطلق أولت الكثير من الحكومات المزيد من الاهتمام لدعم ومساعدة للأعمال الصغيرة والمتوسطة بمختلف السبل المتاحة والممكنة. ومن أكثر الدول اهتماما بالمشروعات المتوسطة والصغيرة هي المملكة العربية السعودية حيث تشكل هذه المشروعات حوالي ٥٠% من الناتج القومي السعودي مما يجعلها من اهم مصادر النمو الاقتصادي والربحي.

ومن المؤمل أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تساعد هذه المشاريع في التنمية الصناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن. فالإقتصاد التنافسي لا يقوم على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وحدها فقط، بل وجود بيئة جذابة للأعمال الريادية وتوفر شبكة واسعة ومتنوعة من الموردّين من المشاريع الصغيرة القادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبرى.

بالإضافة الى ذلك تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب

التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

وتتبع أهمية دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة من خلال مجموعة أساسية من المعطيات الاقتصادية التي يترتب على إهمالها تفويت قدر كبير من الفرص الثمينة على الحكومات لحل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرزها إيجاد فرص عمل للمواطنين، حيث إن المنشآت الكبيرة رغم أهميتها لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن توفر فرص عمل كافية لطالبي العمل، كما تساهم المنشآت المتوسطة والكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني أيضاً من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، كما تعمل على تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والتوازن في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتكنولوجيا المحلية، إضافة إلى أنها تعتبر نواة لمشاريع كبيرة. وبشكل عام فإن المنشآت المتوسطة والصغيرة تعتبر الأداة الأكثر قدرة على القضاء على ظاهرة البطالة والفقر في المجتمع وتسهم كذلك في تطوير المهارات إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. وتتمثل مشكلة البحث في أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لبرامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة .

وانطلاقاً مما سبق؛ إذا كان تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وتطبيق أبعادها أحد مفاتيح تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات .

فإننا نتساءل: مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لبرامج المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية – بمدينة جدة .

أهمية الدراسة :

أولاً: الأهمية العلمية :

حيث تكمن أهمية دراستنا هذه في:

- تسليط الضوء على حقل بحثي مهم في العلوم الإدارية المعاصرة ألا وهو المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سلك النهج العلمي باستخدام المنهج والادوات الملائمة للكشف عن مدى مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية العاملة في قطاع تحلية المياه بمدينة جدة لأحد المواضيع البحثية الراهنة (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات).

وتظهر أهمية الدراسة علمياً في أنها تحاول معرفة مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة لبرامج المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وتحليل تلك الممارسات من حيث اتساع مفهومها وشموليته وركائزه، ومدى تفاعل أفراد المجتمع المحلي مع تلك الممارسات والبرامج القائمة. كما أن البحث في مواضيع مثل المسؤولية الاجتماعية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة قد يمكن من تحليل الوضع الراهن ومحاولة تدعيمه مستقبلاً ببرامج متجددة وحديثة تساعد في استدامة التنمية. وعبر هذه الدراسة يمكن معرفة واقع تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية في برامجها، ومن المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في إثراء

المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة السعودية بصفة خاصة يمثل هذا النوع من البحوث.

ثانياً : الأهمية العملية :

إن منطلق الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسيطة، أما الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقاً من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقليص دور الدولة في الاستثمار، فقامت هذه الدول بعدة مبادرات لإنشاء المشروعات الصغيرة عن طريق تمويلها .

أصبحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة محل تركيز واهتمام معظم حكومات الدول المتقدمة والنامية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل إضافة إلى مساهمتها الكبيرة في تحسن معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالي للكثير من الدول، وتأتي أهمية البحث في أنه سيتم التطرق لدراسة مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لبرامج المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة .

ونظراً لأهمية برامج المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تساعد في تحسين وتطوير في العملية الإدارية ، كان لابد من التطرق لتلك المعلومات لمعرفة مدى أهميتها لمتخذي القرارات والاداريين بتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتتبع أهمية المنشآت المتوسطة والصغيرة في أنها تساهم من خلال مجموعة أساسية من المعطيات الاقتصادية التي يترتب على إهمالها تفويت قدر كبير من الفرص الثمينة على الحكومات لحل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية،

ومن أبرزها إيجاد فرص عمل للمواطنين، حيث إن المنشآت الكبيرة رغم أهميتها لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن توفر فرص عمل كافية لطالبي العمل، كما تساهم المنشآت المتوسطة والصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني أيضاً من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، كما تعمل على تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والتوازن في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتسهم كذلك في تطوير المهارات والتكنولوجيا المحلية، إضافة إلى أنها تعتبر نواة للمشاريع الكبيرة. وبشكل عام فإن المنشآت المتوسطة والصغيرة تعتبر الأداة الأكثر قدرة على القضاء على ظاهرة البطالة والفقر في المجتمع، ويذكر أن قطاع النفط مسؤول عن ٦١ % من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية لكنه يوظف نسبة ٣ % فقط من العمالة بشكل مباشر بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا الحديثة.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي سعت إلى تشخيص واقع تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية (شركات تحيله المياه بجدة)

أهداف الدراسة: —

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي كمايلي :

١. مدى إدراك وتطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة الأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وتقديم مجموعة من التوصيات للقائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
 ٢. التعرف على مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة ؟
 ٣. التعرف على هل تختلف ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصغيرة والمتوسطة باختلاف طبيعة الشركة؟
 ٤. معرفة مدى إدراك مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفهوم المسؤولية الاجتماعية؟
 ٥. معرفة مستوى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟
- تساؤلات الدراسة :

١. ما إدراك وتطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة الأبعاد المسؤولية الاجتماعية، وتقديم مجموعة من التوصيات للقائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
٢. ما مدي تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية بمدينة جدة ؟
٣. هل تختلف ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصغيرة والمتوسطة باختلاف طبيعة الشركة؟

٤. ما مدى إدراك مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

٥. ما مستوى تطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الاجابة على السؤال الرئيسي للدراسة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

١. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) في ادراك القائمون على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية — بمدينة جدة أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

٢. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لآراء العينة محل الدراسة حول تطبيق أبعاد المسؤولين للمسؤولية الاجتماعية تعزى للمتغيرات العامة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الخبرة، حجم المؤسسة وطبيعة نشاط المؤسسة)؟

٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء العينة محل الدراسة حول تطبيق أبعاد المسؤولين للمسؤولية الاجتماعية للمتغيرات العامة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، مستوى الخبرة، حجم المؤسسة وطبيعة نشاط المؤسسة).

المنطلقات النظرية للدراسة : —

مفهوم المسؤولية الاجتماعية : —

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات استمر على مر العقود في النمو من حيث الأهمية والدلالة، وعلى الرغم من النقاشات الجارية بشأن ما يعنيه وما يتبناه، فقد تطور تطوراً تدريجياً في كل الأوساط الأكاديمية والعملية في جميع أنحاء العالم (Carroll. A. B.2010, p. 2015)

- تعريف المسؤولية الاجتماعية: لقد اختلفت تعريفات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتعددت باختلاف وتعدد خلفيات معرفتها، حيث نلخص أهمها كالآتي:

- تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات: "هني التزام الشركات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وأسرتهم والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل لتحسين المستوى المعيشي للناس وتحقيق التنمية في آن واحد (Halina Ward, 2004, p. 9)

- تعريف المجلس العالمي من أجل التنمية المستدامة: المسؤولية الاجتماعية للشركات هي استمرار التزام الأعمال التجارية بالتصرف بشكل أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين نوعية حياة القوي العاملة وأسرتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل (PHI. W., 1998, p. 6).

- تعريف منظمة المقاييس العالمية: هي مسؤولية المؤسسة عن التأثيرات الناجمة عن قراراتها وأنشطتها في المجتمع والبيئة، مما يؤدي إلى سلوك أخلاقي وشفاف، يسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك صحة المجتمع ورفاهة، مع الأخذ في الاعتبار توقعات أصحاب المصالح، باحترام القوانين المعمول بها والتي تتناسب مع معايير السلوك الدولية؟ والتي تتبناها المؤسسة بتنفيذها في جميع علاقاتها.

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكننا تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: التزام المؤسسة اتجاه المجتمع، البيئة وأصحاب المصالح بالمساهمة في التنمية

المستدامة وجميع الأنشطة الاجتماعية المختلفة التي تحسن الخدمات الصحية وتحقيق الرفاه للمجتمع الذي تزاوّل نشاطها فيه.

تعريف المشاريع المتوسطة والصغيرة: —

تختلف الدول في تعريف مفهوم المشاريع المتوسطة والصغيرة وفقاً لاختلاف الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة ومكونات الانتاج، والكثافة السكانية، وتوفر الايدي العاملة، ومستوى الاجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد الصناعة القائمة فيها.

وهناك من يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للهدف منها كالأهداف التجارية والتمويلية او الاحصائية.

فمثلاً الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة بينهما، فالمشاريع التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشاريع الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

وفي سبيل مواجهة الصعوبات في المقارنة درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية والتي تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة.

كما أن تعريف وتقسيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ليس منضبطاً في السعودية، فليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه، فلمجلس الغرف التجارية تعريف يختلف عما يراه صندوق التنمية الصناعية الذي يختلف بدوره عن تعريف بنك التسليف والادخار.

الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويمكن تصنيفها الي:

أولاً: الدراسات العربية :

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- دراسة (Skypalova, 2016) بعنوان: تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مراعاة حجم المؤسسة، خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٣ إلى غاية فبراير ٢٠١٤. وقد اعتمدت المنهج الوصفي في الجانب النظري واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة للدراسة على عينة مكونة من ١٠١٣ مؤسسة واستخدمت مجموعة من الأدوات الإحصائية كالفرز التجميعي معامل بيرسون واختبار كاي دو. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبنى بدرجة أقل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما تم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أربع مجموعات من حيث تطبيقها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية (مجموعة تطبق كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات مجموعة تطبق بعض من المسؤولية الاجتماعية، مجموعة تطبق بعداً واحداً للمسؤولية الاجتماعية وغالباً ما يكون البعد الاقتصادي، مجموعة لا تطبق أي بعد للمسؤولية الاجتماعية).

- دراسة (زكية مقري، ٢٠١٥) بعنوان: أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية باتنة) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت

الاستبانة على عينة مكونة من ٥٠ مؤسسة صناعية، كما استخدمت مجموعة من الأدوات الإحصائية: اختبار T، اختبارات الإحصاء الوصفي، والانحدار الخطي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية يؤثر على أدائها البيئي والاجتماعي؛ مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- دراسة بتلا، أحمد الحميدي (٢٠١٥)، هدفت الدراسة الي التعرف على ما قام به القطاع الخاص ودوره في المسؤولية الاجتماعية، وكيف يمكن تعزيز هذا الدور في المملكة العربية السعودية. ومن النتائج اتضح أن أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية: (الخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية والتدريبية للشباب، والمساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، والإسهام في أعمال الإغاثة). وأهم معوقات تحقيق المسؤولية الاجتماعية عدم وجود مرجعية رسمية تنظمها، ضعف مستوى ثقافة المسؤولية).

- دراسة (Fareeha, Z, 2014) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الفوائد التنظيمية، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تجعل أدائها المالي أفضل من خلال الانخراط بشكل صحيح في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والاستقرائي في الجانب التطبيقي، كما تم الاعتماد على المناقشة والتحليل للدراسات والمقالات والأوراق البحثية المختلفة للوصول إلى النتائج وتوصلت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق العديد من المزايا التنظيمية كالسمعة، الثقة الحافز، موظفين أفضل، وخفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

- دراسة (Tamajon. L. G., 2013) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات السياحية الصغيرة والمتوسطة عينة من أوروبا وأمريكا اللاتينية، هدفت هذه الدراسة إلى زيادة فهم دوافع وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال السياحة وعلاقتها بخصائص

الأعمال الأخرى المهنة، الملكية التصنيف، الحجم، العمر العملاء، الشهادات الأداء المالي). حيث تمت الدراسة خلال الفترة بين أواخر عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١ على مستوى ثلاث جهات مختلفة كاتالونيا، الحقائق الطبيعية الأوروبية، الشيلي. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمسح الاجتماعي بالجانب التطبيقي اعتماداً على المقابلة وتصميم الاستبيانات. وشملت الدراسة عينة مكونة من ٣٩٤ مؤسسة في كاتالونيا ٩٠٠ مؤسسة في الحقائق الطبيعية الأوروبية، و ٤٦٥ مؤسسة في الشيلي. كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على السلاسل الزمنية لكاتالونيا والحقائق الطبيعية الأوروبية والشيلي الوصف تطور المسؤولية الاجتماعية وتحليل مؤشرات المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على الجداول التبادلية والتحقق عن طريق اختبار كاي دوا من الأهمية للعلاقة بين مؤشرات المسؤولية الاجتماعية. حيث تم التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية منها، وتبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأفكار المسؤولية الاجتماعية وسعيها إلى تطوير الأدوات التقليدية للتكيف مع أبعاد المسؤولية الاجتماعية .

- دراسة الطراونة (٢٠١٣)، حيث هدفت الدراسة الى التعرف علي أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية من خلال استقصاء آراء المبحوثين من المديرين العاملين في الإدارات العليا في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. وقد شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المدرجة ضمن بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (٨٤) شركة، وتكونت عينة الدراسة من ٦٥ مديراً يعملون في الإدارات العليا ببنك الشركات. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الأعمال (الاستقلالية والموضوعية، الأمانة والاستقامة، النزاهة والشفافية) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية

- للمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية نحو البيئة، المسؤولية نحو المستهلكين، المسؤولية نحو المجتمع المحلي) على الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد).

- دراسة الدوري، ابوسالم (٢٠١٢)، هدفت الدراسة للتعرف على المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وسعت الدراسة إلى البحث في واقع المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتوصلت إلى أن واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المبحوثة متوسط في حين كان واقع المسؤولية البيئية في نفس المؤسسات متدن.

- دراسة) Pia Imbs & Lovanirina Ramboarison-Lalao (2012))، هدفت الدراسة الى التعرف على تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة: أي ممارسات في إدارة الموارد البشرية المسؤولة اجتماعيا، قدمت الدراسة مقارنة نظرية وميدانية، وأبرزت النتائج المتعلقة بممارسات إدارة الموارد البشرية في الشركات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة اجتماعيا. واستندت الدراسة إلى الاستماع لسرد واقع يعمل به المبحوثين في مؤسساتهم، حيث وجهت أسئلة من خلال بحث استكشافي لخمسة أشخاص من مديري الموارد البشرية ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة على ممارسات إدارة الموارد البشرية التي تنفذ لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات. كشفت النتائج على تنوع الممارسات وأكدت على الأهمية الحاسمة للالتزام الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص نحو ترقية إدارة للموارد البشرية مسؤولة اجتماعيا.

- دراسة فيحان، وأليز(٢٠١١)، هدفت الى التعرف على دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على سلوك المستهلكين والمجتمع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الي أنه لم يعد تقييم منظمات الأعمال يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك المنظمات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد أظهرت

مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية عبر أنحاء العالم وكان من أبرز هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية.

- دراسة عجيلات، فارس نبيل (٢٠١١)، هدفت الدراسة الي التعرف على الدور الذي تقوم به العلاقات العامة لشركات الاتصالات الأردنية في الأنشطة والممارسات التي تجسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية. واعتمدت

- الدراسة على المنهج الوصفي المسحي باختيار عينة عشوائية من زبائن الشركة وبلغ عدد أفرادها (٤٢٣) من ثلاثة محافظات أردنية هي إربد وعمان ومأدبا. وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: تحتل وظيفة المسؤولية الاجتماعية

- مكانة متوسطة في الهيكل الإداري لشركة الاتصالات الأردنية "أورانج".

- دراسة الروايدة، وعبابنة (٢٠١٠)، هدفت الي التعرف على مدي ممارسة المسؤولية الاجتماعية نحو العاملين والمستفيدين والمجتمع المحلي والمعوقات التي تواجه تطبيقاتها في المؤسسات العامة بالأردن من خلال تحليل اتجاهات العاملين فيها. تم اختيار عدة مؤسسات عامة وبلغ حجم العينة (١٨٢) مبحوث، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها: إن ممارسة المؤسسات العامة الأردنية للمسؤولية الاجتماعية كانت بدرجة متوسطة وبوسط حسابي (٢٠٧٩). كما تبين أن ترتيب مجالات المسؤولية الاجتماعية تنازلياً من حيث الممارسة كان لمجال المسؤولية نحو المستفيدين، ثم مجال المسؤولية نحو المجتمع، وأخيراً مجال المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين..

- دراسة عبد اللطيف، سماح محمد (٢٠١٠)، هدفت الدراسة الي التعرف على رؤية الخطة الاستراتيجية لجامعة الملك سعود فيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه المجتمع السعودي، وخلصت الي وجود عدة عوامل فردية ساعدت على إنجاح دور الجامعة في أداء دورها المجتمعي ومسؤولياتها الاجتماعية ومنها الشراكة بين الجامعة والحكومات والقطاع الخاص ورجال الأعمال والمجتمع المدني، وأن تتعدد مستويات الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع اقتصادياً ومجتمعيّاً ومالياً بهدف تلبية احتياجات

المجتمع الذي تعمل فيه الجامعة. وأن تكون للجامعة برامج وأنشطة فعلية تعكس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع، فالمسؤولية جانبها التطبيقي الذي تظهر آثاره في استفادة شرائح اجتماعية كبيرة في المجتمع من برامج ومشروعاتها وأنشطتها الموجهة لخدمة المجتمع وقطاعاته المختلفة.

- دراسة تمكين للدراسات والبحوث (٢٠١٠)، والتي هدفت إلى التعرف على تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية. وقد كشفت الدراسة أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة مازال مرتبطاً بالأعمال الخيرية، إلا أن هناك حاجة إلى تفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة

- بما يخدم احتياجات المجتمع. وقد أظهرت الدراسة أن حوالي ١٠% فقط من الشركات تربط ممارستها المسؤولية بالأولويات التنموية، ٢٨% من الشركات تدرك أهمية ذلك ولكن لا تعمل عليه، في حين أن ٦٢% من الشركات لا تأخذ في الاعتبار الأهداف التنموية عند التخطيط.

- دراسة مقري، زكية ومانع، شوقي (٢٠١٠). هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كخيار استراتيجي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأثبتت النتائج أن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر على أدائها البيئي والاجتماعي مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

- دراسة السحيباني (٢٠٠٩)، هدفت إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى ضعف محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات في المملكة العربية السعودية، حيث أن هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات، وضعف الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة وغياب كبير لمبادرات القطاع الخاص حيال ذلك. كما أن معظم الشركات السعودية بدأت متأخرة في الاهتمام بالمسؤولية

الاجتماعية، ومحدودية الأنشطة التي تمارسها الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع وأن تركيزها على مجالات محددة، إضافة الي غياب التقييم والدراسات المتخصصة عن تأثير البيئة والمجتمع على قطاع الأعمال.

- دراسة الحمدي، فؤاد محمد حسين، وجعل، ماجد مبخوت (٢٠٠٩)، هدفت الدراسة الي التعرف على مدى إدراك المديرين العاملين في المنظمات الصناعية اليمنية لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة الي نتائج أهمها: وجود شعوراً إيجابياً لدي أغلب أفراد العينة نحو منظماتهم وإيمانهم بأن منظماتهم تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة والممارسات الإيجابية وذلك من شأنه تعزيز مسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح من عاملين ومستهلكين ومجتمع.... الخ.

- دراسة ياسين، محمد عاطف (٢٠٠٨)، هدفت الي الكشف عن واقع تبني منظمات الأعمال الدوائية الصناعية للمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مديري الوظائف الرئيسة في شركات صناعة الأدوية البشرية الأردنية. وتكونت عينة الدراسة من (٢١٤) فرداً يعملون في شركات تصنيع الأدوية، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المسؤولية الاجتماعية ونمط المسؤولية الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وعدم وجود تأثير في النمط الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدد العاملين في الشركة في النمط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمسؤولية الاجتماعية.

- دراسة بختي، والظاهر (٢٠٠٨)، ركزت الدراسة على المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ويتمحور موضوع الدراسة حول دراسة مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية تستمد قبولها وانتشارها من طبيعتها التطوعية، في ظل غياب مفهوم محدد لها تكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

دراسة (2011) Mark D. and Mya R.: ركزت الدراسة على المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها وسيلة فعالة لخلق مواقف إيجابية بين المستهلكين. وأجريت تجربتين لاختبار الفرضيات وأظهرت نتائج الدراسة الأولى (التجربة الأولى) أن طبيعة المبادرة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر تأثيرات إيجابية على المستهلك. وتشير الدراسة (التجربة الثانية) إلى أن مصدر رسالة المسؤولية الاجتماعية المعتدل للشركات له تأثير على خصائص المستهلكين. كما توصلت الدراسة إلى أهمية مصادر المعلومات التي توضح أن التواصل السليم من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات مع عملائها يمكن أن يكون وسيلة ناجعة لغرس نواحي إيجابية تجاه تلك الشركات.

دراسة نتالي فريرا، بلاندين (Nathalie FERREIRA & Blondie)

دراسة (2009) Baruch Lev and Suresh: هدفت الدراسة للتعرف على أثر نمو العمل الخيري للشركات على نمو المبيعات وذلك باستخدام عينة كبيرة من المساهمات الخيرية التي تقوم بها الشركات العامة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٩ من خلال (٢٠٠٠) مستجيب. وتم تطبيق جرانجر للاختبارات السببية، فوجد أن المساهمات الخيرية ترتبط بشكل كبير مع الإيرادات في المستقبل، وأن العلاقة بين الإيرادات والمساهمات في المستقبل تعتبر معنوية (جوهرية). كما أوضحت النتائج أن الشركات موضع الدراسة تهتم بالمستهلك وتلبي حاجاته، حيث أن المستهلكين والأفراد هم العملاء المستثمرون في تلقي الخدمة.

دراسة (2009) Geoffrey Williams and John Zinkin: الإسلام والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة لمدى التوافق بين تعاليم الإسلام والميثاق العالمي للأمم المتحدة. هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت تعاليم الإسلام تتفق مع المبادئ العشرة للمسؤولية الاجتماعية التي وضعتها وبينتها الأمم المتحدة وتوافق عليها العالم.

وخلصت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية وجدت حظها من التركيز في الإسلام، إضافة إلى حث الإسلام على تحمل المسؤولية الشخصية. كما أظهرت

الدراسة أنه ليس هناك اختلاف بين التعاليم الدينية ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ويمكن التركيز على هذا التقارب بين القيم حتى يكون ذلك مفيداً في تطوير الفهم الجديد للمسؤولية الاجتماعية للشركات في السياق العالمي.

(2007) (LAPERCHÉ)، تناولت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشملت الدراسة ٢٨ تجربة إيجابية في مجال تطبيق المسؤولية المجتمعية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود نوعين من المؤسسات في مجال المسؤولية المجتمعية: المؤسسات المبادرة والتي تجعل من المسؤولية المجتمعية مجال نشاط لها منذ البداية، والمؤسسات التفاعلية والتي وضعت استراتيجية للنشاط بعد عدة سنوات من وجودها.

منهجية البحث : —

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره المنهج المناسب لطبيعة الدراسة التي تسعى إلى وصف وتحليل طبيعة الإدارة الأمنية للوحدات الدعائية الإلكترونية المطورة في حالات الطوارئ، وقد اختار الباحث هذا المنهج نظراً لأنه المنهج الذي يساعد الباحث، على أن يدرس الظاهرة محل الدراسة بدون أن يصبح الباحث جزءاً من هذه الظاهرة أو أن يؤثر أو يتأثر بها وبهدف وصف مشكلة الدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته طبيعة دراستنا وخاصة في إطارها النظري. أما في الجانب التطبيقي، فاعتمدنا على المقابلة والاستبانة كأداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، وبغرض تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، المعالجة البيانات وتحليلها والتوصل إلى نتائج الدراسة، كما تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية والتي تناسب دراستنا كالتوزيعات التكرارية النسب المئوية معامل ألفا كرونباخ المتوسطات الحسابية الانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي. (عبد الحميد، 2020).

وأعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة وذلك في جمع بيانات الدراسة من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة، وجمع البيانات الميدانية وتحويلها من بيانات كيفية إلى بيانات كمية ليسهل التعامل معها في الوصف والتحليل، وذلك لتحليل ودراسة مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لبرامج المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية — بمدينة جدة

نوع الدراسة :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف تحديد الظاهرة ووصفها بدقة وتحليل النتائج وتفسيرها وهذا النوع من الدراسات مناسب لإبراز الواقع الاجتماعي بكل دقة وتعرف الدراسة الوصفية بأنها تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأوضاع ، فالدراسات الوصفية التحليلية تهدف لوصف منهجي ودقيق لحقائق وخصائص مجتمع معين أو مجال اهتمام معين ، لتقديم صورة دقيقة أو وصف دقيق لخصائص فرد أو موقف أو مجموعة معينة ، وهذه الدراسات هي وسيلة لاكتشاف معنى جديد ، ووصف ما هو موجود ، وتحديد مدى تكرار حدوث شيء أو تصنيف المعلومات ، ولتصوير خصائص الأشخاص أو المواقف أو المجموعات وتكرار حدوث ظاهرة معينة ، ولذا تندرج هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية التحليلية .

مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث المنشآت الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المملكة العربية السعودية العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة في مدينة جدة ، وكانت الاستثمار قد تم توجيهها للشركات بغرض جمع البيانات والمعلومات التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

عينة البحث:

تم أخذ عينة قصدية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة – بمدينة جدة ، لتكون ممثلة لمجتمع الدراسة، وتم تطبيق المعايير الإحصائية العلمية الخاصة باختيار العينات. وبلغ حجم العينة (١٠٠) مبحوث أجريت عليهم الدراسة.

أداة الدراسة:

سوف يتم استخدام أداة الاستبيان كقائمة استقصاء كأداة لهذه الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بها نظراً لطبيعتها من حيث أهدافها ومنهجها ومجتمعها، وتعتبر من أكثر أدوات البحث انتشاراً وتستخدم في مختلف مجالات العلوم والمعرفة .

سوف يعتمد البحث على الجانب الفكري للبحث على الكتب والبحوث العلمية من شبكة الإنترنت وبحوث عربية من الدوريات والمجلات العربية والأطروحات ذات الصلة بموضوع البحث، والاستعانة بمكتبات الجامعات السعودية المختلفة فضلاً عن الاعتماد الرئيس على الاستبانة لجمع المعلومات الذي تخص الجانب التطبيقي العملي من الدراسة الحالية .

واستُخدمت الاستبانة للحصول على أهم البيانات وكانت الأداة الرئيسة لجمع البيانات والمعلومات، وجرى أعداد الاستبانة من خلال المسح الميداني للكتب العربية والأجنبية، وجمع ما توفر من مقاييس لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة والقيام باختيار المقاييس المناسبة لقياس متغيرات البحث فضلاً عن إجراء تعديلات على فقرات المقاييس المختارة وتكييفها بحسب اتجاهات الدراسة الحالية وذلك لضمان الوضوح والموضوعية .

واستفاد الباحث من الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وكذلك مسح الادبيات والإطار النظري في تصميم استبانة .

تصحيح أداة الدراسة :

تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي الإجابة على عبارات قائمة الاستقصاء، وكانت الإجابات على كل عبارة مكونة من (٥) إجابات موافق بشدة موافق محايد لا أوافق لا أوافق إطلاقاً.

الإستبيان : هو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف إستثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية ومقنعة لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات. وقد قام الباحث بتصميم الإستبانة بعد الإطلاع على العديد من الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة والأدوات فيها، وهو يشمل على عدد من الأسئلة المغلقة التي تتم الإجابة عليها وفق تدرج خماسي، مكون من خمس إجابات تعادل خمسة أوزان .

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم ترميز الإستبانات وإدخالها في الحاسب الآلي بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وذلك بغرض تحليل بيانات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وقد إستخدم الباحث الإختبارات التالية:

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وذلك من أجل وصف خصائص عينة الدراسة وإستجاباتها حول فقرات أداة الدراسة.
- معامل ألفا كرونباخ وذلك لقياس صدق أداة الدراسة.
- معامل الارتباط (PEARSON) لقياس الصدق الداخلي لأداة الدراسة.
- إختبار تحليل التباين (ANOVA) وإختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات المتعددة، للتحقق من دلالة الفروق في إستجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتهم الديموغرافية.

تحليل البيانات:

- سوف يتم الاعتماد على الإحصاء الوصفي لاستخلاص النتائج الخاصة بأهداف وتساؤلات الدراسة لأجل ربطها بالإطار النظري ومناقشتها في ظل ما توصلت إليه الدراسات السابقة .

• مصادر جمع البيانات : —

- تتضمن الدراسة الحالية نوعين من البيانات على النحو التالي:
- البيانات الأولية: سيتم جمع هذه البيانات مباشرة من المشاركين في عينة الدراسة من خلال دراسة ميدانية باستخدام أداة الاستبيان الإلكتروني.
- البيانات الثانوية: وتشمل البيانات النظرية المدمجة في الدراسة ولجمع هذه البيانات قام الباحث بالبحث في المكتبات والمجلات العلمية وقواعد البيانات الرقمية لجمع المراجع والمصادر العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة وتضمن ذلك مراجعة الكتب والدوريات والدراسات والرسائل الجامعية والأطروحات.

صدق وثبات أداة الدراسة

صدق وثبات قائمة الاستقصاء :

يعتبر صدق وثبات البيانات التي توفرها قائمة الاستقصاء هي من أهم أسس جمع البيانات في البحث العلمي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ضعف ثبات وصدق الأداة قد يؤدي إلى ضعف صحة نتائج البحث العلمي بأكمله، وعدم صحة نتائج البحث العلمي تجعل البحث بدون قيمة علمية، لذلك يجب على الباحث الحرص على اختيار قائمة استقصاء تمتاز بالثبات والصدق.

صدق التكوين (الصدق الظاهري)

هو النظام العام للأداة أو الصورة الخارجية لها من حيث نوع المفردات، وكيفية صياغتها ومدى وضوح هذه المفردات. كذلك يتناول تعليمات الإستبيان

ومدى دقتها ودرجة ما تتمتع به من موضوعية كما يشير هذا النوع من الصدق إلى أن الإستبيان مناسباً للغرض الذي وضع من أجله وفي الدراسة الحالية تم الاستفادة من الدراسات السابقة المماثلة التي تناولت موضوع هذه الدراسة، وللتأكد من صدق أداة الدراسة (الإستبيان) وقدرته على قياس متغيرات الدراسة، سوف يقوم الباحث بعرضه ومراجعته مع المشرف والخروج بصيغة نهائية وأخذ الموافقة النهائية على تنفيذه.

الصدق الداخلي (الإتساق):

للتأكد من صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة قام الباحث بحساب درجة ارتباط كل فقرة من فقرات الإستبانة مع الدرجة الكلية للإستبانة بإستخدام معامل ارتباط بيرسون الخطي .

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : مدى تطبيق المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لبرامج المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع تحلية المياه الموجودة في المملكة العربية السعودية — بمدينة جدة

الحدود الزمانية : العام الجامعي (١٤٤٧هـ / ٢٠٢٥ م)

الحدود المكانية : شركات تحلية المياه الواقعة في المملكة العربية السعودية - مدينة جدة

الحدود البشرية : مجموعة من منسوبي شركات تحلية المياه الواقعة في المملكة العربية السعودية - مدينة جدة وعددهم (١٠٠) فرد .

الهيكل التنظيمي للدراسة : —

تم تقسيم الدراسة إلى عدة فصول ستتناولها الدراسة كما يلي:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة والتعقيب عليها .

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة والمناقشة.

الفصل الخامس: الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

المراجع : —

قائمة المراجع العربية:

١. لسحياني، صالح(٢٠٠٩). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، بيروت.
٢. مركز البحوث والدراسات(٢٠٠١)، تفعيل دور المنظمات التطوعية في المملكة، ورقة عمل مقدمة الي المؤتمر السعودي الثاني للتطوع، الرياض.
٣. الأسرج، حسين عبد المطلب(٢٠١١). المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية، ص٦
٤. السكارنة، بلال خلف(٢٠٠٩). أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص ١٦٢.
٥. نجم، عبود نجم(٢٠٠٦). أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص ٢٠١.
٦. العتيبي، عبد الله شغيل(٢٠١٢). قيمة المعلومات غير المالية في إدارة خطر المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد ٢٦، عدد ١.
٧. تمكين للاستشارات الإدارية والتنموية(٢٠٠٧). المعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة، الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية التحديات وسبل التقدم، دراسة استكشافية، جامعة لاند، السويد.
٨. تمكين للحلول المستدامة(٢٠١٠). تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية: الواقع المتغير.
٩. كردي، أحمد السيد ، العمل الخيري ودوره في المجتمع، ٢٠١١، نشر علي الموقع الالكتروني (www.kenanonline.com.)

١٠. الطراونة، خالد عطا الله، وأبو جليل، محمد منصور (٢٠١٣). أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، جامعة مؤتة، كلية إدارة الأعمال، المؤتمر الدولي الثاني لكلية إدارة الأعمال.

١١. (www.Smeadvisorarabia.com) الموقع الالكتروني

١٢. بتلا، أحمد الحميدي (٢٠١٥). تحليل دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الاستراتيجية.

١٣. فيحان، إيثار عبد الهادي، وأليز، كلثوم (٢٠١١). دور المنظمات الريادية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، جامعة بغداد، مصلحة الإحصاء العامة والمعلومات، إحصاءات الدخل القومي، الرياض.

١٤. الروايدة، محمد علي، وعبابنة، رائد اسماعيل (٢٠١٠). مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة رقم (٤٨)، العدد ٤.

١٥. ياسين، محمد عاطف (٢٠٠٨). واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

١٦. عبد اللطيف، سماح محمد (٢٠١٠) بعنوان المسؤولية الاجتماعية لجامعة الملك سعود تجاه المجتمع السعودي: دراسة لتجربة الجامعة في مجال قطاع البيئة وخدمة المجتمع"، المؤتمر الدولي الثاني لقسم الاجتماع بكلية الإدارة بجامعة الزقازيق الجامعات العربية ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، المجلد الثاني، مصر.

١٧. الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية، ٢٠١٣.)

(http://www.csr.sa.net/

١٨. الغالبي، طاهر محسن منصور، العامري، صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، (الأعمال والمجتمع)، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٥، ص٤٨-٢٤٤).
١٩. عبد الحميد، محمد(٢٠٠٢). المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية، ندوة الرياض ٢٠٠٢، ص ٦.
٢٠. السهلاوي، خالد(٢٠٠٢)، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة، ندوة الرياض ٢٠٠٢ ص ٧.
٢١. البرواري، نزار عبد المجيد، البرزنجي، أحمد محمد فهمي، ٢٠٠٤، استراتيجيات التسويق، عمان: دار وائل للنشر، ص ٥١ - ٥٦.
٢٢. القرش، جمال ملتقي أهل الحديث، ٢٠١٣ (www.Ahlalhadeeth.com).
٢٣. البكري، ثامر ياسر (1996)، المسؤولية الاجتماعية بمنظور تسويقي، دراسة تسويقية لآراء عينة من المديرين العاملين في المنشآت التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٢٤. المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الادارة (2001)، مجلة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
٢٥. التويجري، محمد بن إبراهيم (١٩٨٨): المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في السعودية، المجلة العربية للإدارة، العدد ٤.
٢٦. الصيرفي، محمد (٢٠٠٧). المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط٢، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة.
٢٧. مقري، زكية ومانع، شوقي (٢٠١٠). أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية لعينة من ولاية باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الحاج لخضر، باتنة - الجزائر.

٢٨. أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة ٢٠٠٢م، ص ٣.

٢٩. حسن عوض هديان الرشيد (١٩٩٦). ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص بدولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

٣٠. الحمدي، فؤاد محمد حسين ، وجعل ماجد مبخوت (٢٠٠٨). مدي إدراك المدراء لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها، دراسة تحليلية لأراء المديرين العاملين في عينة من المنظمات الصناعية اليمنية، صنعاء ، اليمن.

٣١. زكريا مطلق الدوري & أبو بكر أحمد ابوسالم (٢٠١٢). المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: في عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار (الجزائر).

٣٢. إبراهيم بختي & الطاهر خامره (٢٠٠٨). المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف.

٣٣. إيمان بن عزوز (٢٠١٦)، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة ورقلة.

٣٤. خامرة طاهر (٢٠٠٧)، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل المساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة

سوناطراك"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

٣٥. رابعة سالما لنسور (٢٠١٠)، أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية - دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان.

٣٦. طاهر محسن الغالبي صالح مهدي محسن العامري (٢٠٠٥)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل، عمان.

٣٧. مانع شوقي زكية مقري (٢٠١٥)، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية لعينة من م. ص.م بولاية باتنة مجلة الباحث، المجلد ١٥ العدد ١٥، ص ص ٤٣-٥٧

٣٨. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي (٢٠١٩)، مونتوغرافيا ولاية الوادي.

٣٩. نسيم سابق (٢٠١٦)، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ١.

٤٠. وائل محمد صبحي إدريس طاهر محسن الغالبي (٢٠٠٧)، الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل، عمان.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Schermerhorn, John R. (1996). Management and Organizational Behavior, Prentice Hall Inc., New Jersey, USA.
2. Nathalie Ferreira & Blandine Laperche, «Pme Socialement Responsables. Etudes De Cas», Cahiers Du Lab.Rii, No 162, 2007, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation Université du Littoral Côte d'Opale, septembre, consulté 13-02-2013..
3. C. Louche & E. Michotte, La Responsabilité Sociale des Entreprises dans les Petites et Moyennes Entreprises : Revue de la littérature 2006-2009 et stratégies de recherche», CEB Working Paper, N° 11/003, Université Libre de Bruxelles - Solvay Brussels School of Economics and Management Centre Emile Bernheim, 2011, consulté 13-02-2013.
4. Pia Imbs, Lovanirina Ramboarison-Lalao, «Opérationnaliser la RSE dans les PME: quelles pratiques de GRH socialement responsable?», 2012, consult 13-02-2013.
5. Baruch Lev, Christine Petrovits and Suresh Radhakrishnan (2009). How corporate charitable contributions enhance revenue growth, Strategic management journal, and strat.Mgmt.J. 31:182-200.
6. Mark D. Groza, and Mya R. Pronschinske Matthew Walker (2011). Perceived organizational motives and consumer responses to proactive and reactive CSR, journal of business ethics, 102:639-652.
7. Geoffrey Williams and John Zinkin (2010): Islam and CSR: A study of the compatibility between the tenets of Islam, and the UN global compact, journal of business and ethics, 91:b519-553.
8. Carroll. A. B., & S. (2010). The Business Case For Corporate Social Responsibility: A Review Of Concepts. International Journal Of Management Reviews, 12(1), Pp. 85-105.
9. Fareeha. Z., & M. (2014). Corporate Social Responsibility In Small And Medium Enterprises To Achieve Organizational Benefits. International Journal Of Scientific & Engineering Research, 5(1), Pp. 2283-2276.
10. Halina Ward. (2004). Public Sector Roles In Strengthening Corporate Social Responsibility: Taking Stock. <https://pubs.lied.org/Pdfs/16014iied.Pdf>

11. Jean-Marie, C. (2012). Rse Et Développement Durable En Pme Comprendre Pour Agir. Vol.I. De Boeck, Paris.
12. Phi. W., L. H. (1998). Corporate Social Responsibility: Meeting Changing Expectations. Wbse, Geneva.
13. Skýpalová, R. K. (2016). Development Of The Corporate Social Responsibility Concept In Small And Medium-Sized Enterprises. Prague Economic Papers, 25(3), Pp. 287-303.
14. Tamajon. L. G., & F. (2013). Corporate Social Responsibility In Tourism Small And Medium Enterprises Evidence From Europe And Latin America. Tourism Management Perspectives 7, Pp. 38-46.